

مقدمة في المحاسبة المالية

تمهيد

تمثل المعلومات شريان الحياة الرئيسي وأساس النجاح لأي شركة تسعى إلى تحقيق أهداف معينة، وأياً كانت هذه الأهداف، ويعد العصر الحالي هو عصر المعلومات ووسائل توصيل تلك المعلومات، وأصبحت جميع الشركات توجه اهتمامها نحو تطوير وتحديث أنظمة المعلومات ووسائل توصيل تلك المعلومات. إن عملية توفير المعلومات وتحليلها وتفسيرها أصبحت هي الشغل الشاغل لجميع الشركات العاملة داخل المجتمعات المختلفة لتحقيق الأهداف المرجوة.

وتعتبر المحاسبة أحد فروع المعرفة التي تهتم بتوفير البيانات والمعلومات في أي شركة أياً كان شكلها القانوني أو طبيعة النشاط الذي تزاوله سواء كان خديماً أو تجارياً أو صناعياً، ولا تقتصر عملية استخدام المعلومات التي توفرها المحاسبة على معدي هذه المعلومات والعاملين بهذا الفرع من فروع المعرفة فقط، ولكن تمتد إلى جميع من يهمه أمر الشركة أو المهتمين بمجال الأعمال بصفة عامة مثل المستثمرين، البنوك، العاملين.... الخ والذين يطلق عليهم مستخدمي المعلومات المحاسبية، ويتطلب ذلك ضرورة إلمام مستخدمي هذه المعلومات بطبيعة المحاسبة ونوعية المعلومات التي توفرها ومدلولاتها، ولذلك لم تعد المحاسبة علماً قاصراً على المحاسبين فقط، ولكن أصبح الإلمام بطبيعة وأهداف المحاسبة، ونوعية المعلومات التي توفرها ضرورة لكل المهتمين بمجال الأعمال.

وفي هذا الجزء من المقرر سوف نعرض لأساسيات المحاسبة المالية من حيث تعريفها، وتحديد وظائفها، والتعرف على مستخدمي المعلومات المحاسبية، والفروع المختلفة للمحاسبة، مع التركيز على كيفية إعداد القوائم المالية وكيفية قراءتها وكيفية استخدامها في تقييم الوضع المالي للشركة، وذلك من خلال أربعة فصول هي:

الفصل الأول: الإطار الفكري للمحاسبة المالية.

الفصل الثاني: النظام المحاسبي: عناصره وكيفية استخدامه.

الفصل الثالث: إعداد القوائم المالية.

الفصل الرابع: التحليل المالي.

الفصل الأول

الاطار الفكري للمحاسبة

أولاً: تعريف المحاسبة:

تعرف المحاسبة بانها عملية قياس وتوصيل معلومات اقتصادية إلى المستفيدين لاستخدامها في اتخاذ القرارات.

ويتضح من التعريف السابق ما يلي :

١ - للمحاسبة وظيفتين رئيسيتين هما:

أ - قياس: ويقصد به قياس المعلومات الخاصة بأنشطة الشركة، وتتمثل تلك المعلومات في تحديد نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة، ومركزها المالي (ما لها وما عليها)، والتدفقات النقدية سواء المحصلة أو المدفوعة خلال الفترة.

ب- توصيل: توصيل المعلومات إلى المستفيدين ويتم ذلك من خلال القوائم المالية، وتتكون المجموعة الكاملة للقوائم المالية مما يلي:

- قائمة الدخل: توضح الربح أو الخسارة.

- قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية): توضح المركز المالي للشركة (ما لها وما عليها).

- قائمة التدفقات النقدية: توضح التغير في رصيد النقدية واسبابه.

- قائمة التغير في حقوق اصحاب رأس المال: توضح التغيرات في حقوق اصحاب رأس المال.

كما تعتبر الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم جزءاً منها.

٢ - الهدف الرئيسي للمحاسبة هو توفير المعلومات وتوصيلها إلى المستفيدين ومن أهم المستفيدين:

- **المستثمرون (الملاك):**

ويحتاجون الي المعلومات لتحديد العائد المتوقع علي استثماراتهم في الشركة، وايضاً لاتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة أو تخفيض استثماراتهم في الشركة أو الابقاء عليها في مستواها الحالي أو التخلص منها بالبيع، كما يحتاجون الي معلومات لتقييم أداء إدارة الشركة.

- **المقرضون (البنوك و الدائنون):**

ويحتاجون المعلومات لتقييم قدرة الشركة علي سداد الالتزامات(الديون وما يتعلق بها من فوائد) في مواعيد استحقاقها، ولذلك يهتم المقرضون بمعرفة قدرة الشركة علي توليد التدفقات النقدية الإيجابية وبمدي كفاية هذه التدفقات.

- **العلاء و الموظفين:**

ويحتاجون المعلومات لمعرفة قدرة الشركة علي الاستمرار كمصدر من مصادر احتياجاتهم، والتي تتمثل في المنتجات بالنسبة للعلاء، والدخل بالنسبة للموظفين.

- **الحكومة:**

وتحتاج الي معلومات للتأكد من أن الشركات تلتزم بتطبيق الانظمة الحكومية، وايضا لتحديد الضرائب والزكاة، حيث تشارك الشركات الدولة والمجتمع في إيراداتها في شكل ضرائب وزكاه.

- **إدارة الشركة:**

حيث تحتاج جميع المستويات الادارية في الشركات الي معلومات لتخطيط ورقابة اعمال الشركة، وتسيير شئون وأعمال الشركة اليومية.

و يعتبر جميع المستفيدون مستفيدون خارجيين ما عدا إدارة المنشأة فقط تعتبر مستفيد داخلي.

ومن ناحية اخرى تعرف المحاسبة حديثاً بانها نظام للمعلومات متكامل، حيث تقوم بترجمة الاحداث الاقتصادية أو العمليات التي تقوم بها الشركة الي معلومات مفيدة تساعد المستفيدين في عملية اتخاذ القرارات، وتتكون المحاسبة كنظام متكامل للمعلومات من ثلاثة أركان هي:

- أ- المدخلات: وتتمثل في العمليات أو الاحداث الاقتصادية التي تقوم بها الشركة.
- ب- التشغيل: ويقصد به معالجة البيانات عن طريق التسجيل و التوبيخ والتلخيص و وفقاً لقواعد و معايير متعارف عليها.
- ج- المخرجات: وهي المعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية واللازمة لاتخاذ القرارات.

ثانياً : أهم فروع المحاسبة:

المحاسبة مسمي عام مثل الطب يشتمل علي مجموعة من الفروع أو التخصصات ومن أهمها:

- ١ - المحاسبة المالية: تهتم بقياس وتوصيل معلومات مالية للمستفيدين الخارجيين في صورة قوائم مالية، ويتم إعدادها وفقاً لمعايير متفق عليها، و سوف نركز في دراستنا علي هذا الفرع، والذي يهدف الي:
 - توفير المعلومات الملائمة التي تفي باحتياجات المستفيدين الخارجيين الرئيسيين.
 - القياس الدوري لدخل أو ربح الشركة.
 - توفير معلومات علي قدرة الشركة علي توليد التدفقات النقدية.
 - توفير معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة ومصادرهما.
- ٢ - محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية: تهتم بتوفير المعلومات اللازمة لمساعدة إدارة المنشأة في القيام بوظائفها المختلفة وهي التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.
- ٣ - محاسبة الزكاة والضرائب: تهدف إلى تحديد المبالغ الخاضعة للضريبة والزكاة.
- ٤ - المحاسبة الحكومية: تهدف إلى تحقيق الرقابة المالية والقانونية على مصروفات وإيرادات الوحدات الحكومية.
- ٥ - المراجعة: تهتم بفحص التقارير التي تعدها المحاسبة المالية لزيادة الثقة فيها.
- ٦ - نظم المعلومات المحاسبية: تهتم بدراسة كيفية تصميم النظام المحاسبي، والإشراف علي تنفيذه واستخدامه.

ثالثاً: انواع الشركات أو المنشآت:

تنقسم المنشآت أو الشركات من الناحية القانونية الي ثلاث انواع هي:

- ١ - المنشآت الفردية: وهي منشأة يمتلكها ويديرها شخص واحد، ويقوم بتدبير راس المال ويحصل علي جميع الارباح ويتحمل جميع الالتزامات و الخسائر.
- ٢ - شركات الاشخاص: و هي عقد بين شخصين أو اكثر لتكوين شركة تحت مسمي معين ، ويعملان كمالك لهذه الشركة بهدف تحقيق الربح.
- ٣ - شركات مساهمة: وهي الشركات التي يكون رأس مالها مقسم الي أسهم تطرح للاكتتاب العام في البورصة، وتخضع لنظام الشركات في المملكة، وغالبا يتعدى عدد الأسهم مئات الالاف لذلك يتم انتخاب مجلس ادارة يدير شئون الشركة.

كما يمكن تقسيم المنشآت أو الشركات من حيث طبيعة نشاطها الي:

- ١- **الشركات الخدمية:** وهي الشركات التي تقدم خدمات مثل مكاتب الاستشارات القانونية والمحاسبية، شركات الصيانة..... الخ .
- ٢- **الشركات التجارية:** وهي الشركات التي تقوم بشراء بضاعة او منتجات وتعيد بيعها بسعر اعلي مثل محلات بيع الكتب او المواد الغذائية..... الخ.
- ٣- **الشركات الصناعية:** وهي الشركات التي تقوم بشراء مواد خام او اجزاء وتحولها الي منتجات مثل شركات السيارات، شركات الغزل والنسيج..... الخ .

رابعاً: قواعد آداب وسلوك المهنة:

يلتزم المحاسبين عند أداء اعمالهم بمجموعة من القواعد السلوكية والاخلاقية يطلق عليها قواعد وآداب السلوك المهني، حيث تختص مهنة المحاسبة بإعداد القوائم المالية التي يعتمد عليها العديد من الافراد في اتخاذ القرارات، لذلك يجب أن تكون هذه القوائم و ما تحتوي عليه من معلومات دقيقة وموثوق فيها، حيث يتحمل المحاسبون مسؤولية ليس فقط تجاه العاملين والعملاء فقط ولكن تجاه المجتمع ككل، ومن امثلة هذه القواعد ضرورة الالتزام بالموضوعية والامانة والاستقلال.

وفي هذا الصدد أصدرت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين قواعد وآداب سلوك مهنة المحاسبة والمراجعة، وقد تضمنت هذه القواعد سبع عشرة قاعدة تمثل الإطار العام للسلوك المهني لممارس مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة، وبصفة عامة هناك عدة جهات تهتم بمهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة ومن اهمها:

- **الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين:** هي هيئة غير هادفة للربح تشرف عليها وزارة التجارة، ومهمتها النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة، وتتصف قرارات الهيئة وما تصدره من معايير بصفة الالتزام لكل ممارسي المهنة في المملكة.

- **هيئة السوق المالية السعودية:** هي جهة حكومية تتصف قراراتها بقوة الالتزام لشركات المساهمة التي تتداول أسهما في البورصة، وتتولي الهيئة تنظيم والاشراف علي عمليات تداول الأسهم المدرجة بالبورصة.

- **ديوان المراقبة العام:** هي هيئة حكومية مستقلة تختص بالاشراف المالي علي الهيئات والمؤسسات العامة والأجهزة الحكومية.

- **الجمعية السعودية للمحاسبة:** هي جهة تابعة لقسم المحاسبة بجامعة الملك سعود، تسعى للارتقاء بالمهنة من خلال نشر الابحاث والمؤلفات في مجال المحاسبة، وتصدر مجلة دورية متخصصة في بحوث المحاسبة بعنوان البحوث المحاسبية.

- **الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين:** هي جهة مستقلة غير هادفة للربح، وتهدف الي تطوير مهنة المراجعة في المملكة.

خامساً: المفاهيم المحاسبية:

هي مجموعة من الافتراضات والمبادئ والقيود التي يستخدمها المحاسبون في حل المشاكل التي تواجههم عند تطبيق الاجراءات المحاسبية وإعداد القوائم المالية، وتعتبر بمثابة إرشادات تطبيقية متفق عليها، وتتمثل في:

١- مفهوم الوحدة المحاسبية:

تعتبر أي منشأة أو شركة بصرف النظر عن شكلها القانوني، مستقلة محاسبياً عن ملاكها، ويتم فصل عملياتها وأموالها والتزاماتها عن الأموال والالتزامات الخاصة بملاكها، ولذلك ينظر الي راس المال علي انه حق للملاك تجاه الشركة أو التزام الشركة تجاه ملاكها.

٢- مفهوم الاستمرار:

يعني هذا المفهوم أن المنشأة وجدت لتستمر، حيث ينظر للمنشأة على أنها مستمرة وقائمة إلى ما لا نهاية، ما لم يوجد دليل على تصفيتها، ويؤثر هذا المفهوم علي تقييم الكثير من عناصر القوائم المالية.

٣- مفهوم الفترات المحاسبية:

لمعرفة نتيجة نشاط المنشأة بدقة وبشكل قاطع، فإنه يجب الانتظار حتي تصفية المنشأة وانتهاء أعمالها، وهذا أمر غير ملائم وغير منطقي، نظر لاحتياج العديد من الجهات المستفيدة لمعلومات دورية عن المنشأة، لذلك يتم تقسيم حياة المنشأة إلى فترات متساوية عادة سنة مالية، وفي نهاية كل فترة يتم إعداد القوائم المالية التي تحتوي علي المعلومات التي تحتاجها الجهات المستفيدة.

٤- مفهوم الوحدة النقدية:

تستخدم المحاسبة الوحدة النقدية (الريال) كأساس للقياس المحاسبي، وتفترض ثبات قيمته بدون تغير، ويؤثر التضخم على هذا الافتراض الامر الذي يمثل نقطة ضعف أساسية بالنسبة لهذا المفهوم بصفة خاصة وللمحاسبة بصفة عامة.

٥- مفهوم التكلفة التاريخية:

هناك اتفاق عام بين معدي ومستخدمي القوائم المالية علي استخدام التكلفة التاريخية (التكلفة الفعلية في تاريخ الشراء من واقع الفواتير) كأساس لقياس عناصر القوائم المالية، وذلك لتحقيق الموضوعية وسهولة التحقق من صحة البيانات، مما يؤدي الي زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية.

٦- مفهوم التحقق:

لا تعترف المحاسبة بالإيراد وتسجله في الدفاتر إلا بعد أن يتحقق فعلاً، ويتحقق الدخل أو الإيراد عندما يوجد دليل مادي يؤكد حدوث عملية تبادل فعلية بين المنشأة وطرف آخر، وتعتبر واقعة البيع هي نقطة تحقق الايراد حيث تتم عملية التبادل ويتوفر دليل موضوعي علي تحقق الايراد.

٧- مفهوم المقابلة:

يجب إجراء مقابلة بين إيرادات كل فترة محاسبية والمصروفات التي ساهمت في تحقق هذا الإيراد والفرق بينهما يكون الربح أو الخسارة.

٨- مفهوم الاستحقاق:

تتم المحاسبة عن العمليات المالية سواء صاحبها تدفقات نقدية أو لا، بمعنى يتم الاعتراف بالإيراد والمصروف الذي يخص الفترة بصرف النظر عن التحصيل والسداد، ويختلف هذا عن المفهوم النقدي الذي يتم فيه الاعتراف بالإيراد الذي يحصل فقط سواء يخص الفترة أم لا، و المصروف المسدد فقط سواء يخص الفترة أم لا.

٩- مفهوم الإفصاح التام:

يجب أن تشمل القوائم المالية على كافة المعلومات اللازمة لإظهار نتيجة نشاط المنشأة ومركزها المالي بعدالة وصدق.

١٠- مفهوم الثبات:

حيث يجب استخدام نفس الطرق والسياسات المحاسبية من فترة محاسبية لأخرى حتى يمكن المقارنة بين السنوات، ولا يتم تغييرها إلا في حالة الضرورة مع الإفصاح عن ذلك.

١١- مفهوم الأهمية النسبية:

إذا كان تطبيق المعيار المحاسبي يحمل المنشأة تكاليف أكبر من منفعتها يمكن عدم تطبيق المعيار إذا كان ذلك لا يؤثر على دقة وسلامة القوائم المالية.

١٢- مفهوم التحفظ (الحيلة والحذر):

يجب أخذ أي خسائر متوقعة في الحسبان مع عدم أخذ أي أرباح أو إيرادات متوقعة إلا إذا تحققت فعلاً مثل تقييم المخزون بطريقة التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل.

١٣- مفهوم الملائمة:

يجب أن تكون المعلومات التي تظهر في القوائم المالية ملائمة لمستخدميها، ويتحقق ذلك إذا كانت المعلومات ذات صلة أو علاقة بما يتخذه من قرارات.

١٤- مفهوم الثقة في المعلومات:

يجب أن تتصف المعلومات المحاسبية بالدقة والموضوعية والبعد عن التحيز حتى يمكن الوثوق فيها.

١٥- مفهوم القابلية للمقارنة:

يجب إتباع أساس موحد عند إعداد القوائم المالية حتى يمكن مقارنتها مع المنشآت الأخرى أو مقارنة أداء الشركة مع نفسها من فترة لأخرى.

اسئلة للمراجعة

أكمل الفراغات التالية:

- ١- قيام المنشأة بتغيير الطرق والسياسات المحاسبية من سنة إلى أخرى يعد إخلالاً بمفهوم.....(الثبات).
- ٢- يتم تحميل كل سنة بما يخصها من إيرادات أو مصروفات بصرف النظر عن التحصيل أو السداد تطبيقاً لمفهوم..... (الاستحقاق)
- ٣- لا يعترف المحاسب بالدخل أو الإيراد إلا إذا تمت عملية البيع أو المبادلة تطبيقاً لمفهوم.....(التحقق).
- ٤- يتم تقويم المخزون السلعي بالتكلفة أو السوق أيهما اقل تطبيقاً لمفهوم.....(الحيطة و الحذر).
- ٥- وفقاً لمفهوم..... (الثبات) يجب الاستمرار في استخدام نفس الطرق والسياسات المحاسبية من سنة لأخرى.
- ٦- يتم توصيل المعلومات المحاسبية للمستفيدين الخارجيين باستخدام.....(القوائم المالية).
- ٧- يقال بان المعلومات المحاسبية ذات صلة باتخاذ القرارات إذا تحقق مفهوم.....(الملائمة).
- ٨- يجب الاستمرار في تطبيق نفس السياسات والطرق المحاسبية من سنة لأخرى تطبيقاً لمفهوم.....(الثبات)، في حين انه يمكن الخروج عن تطبيق السياسات والطرق المحاسبية إذا كان ذلك لا يؤثر على عدالة القوائم المالية تطبيقاً لمفهوم(الأهمية النسبية).
- ٩- طبقاً لمفهوم.....(الاستحقاق) المحاسبي يتم الاعتراف بالإيرادات عند اكتسابها، والمصروفات عند حدوثها بغض النظر عن واقعة التحصيل أو السداد الفعلي.